



ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247>



التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية وأثره في التنمية المستدامة

أ.م.د. إحسان علي عمران

ديوان الوقف السني / دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

The Digital Transformation of Iraqi Islamic Banks and its Impact on Sustainable Development

Prepared by

Assistant Professor Dr. Ihsan Ali Imran

Sunni Endowment Office / Department of Religious Education and Islamic Studies

ahsanalamry424@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان: متطلبات التحول الرقمي في المصارف الإسلامية العراقية، والضوابط والمخاطر التي تصاحب عملية التحول، وأثره في التنمية المستدامة في العراق، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى النتائج الآتية: يتطلب التحول الرقمي زيادة الوعي الرقمي للموظفين والعملاء، وتوفير الحماية لهم، والامتثال للقوانين المحلية والدولية، وأن تلتزم عملية التحويل بضوابط منها أن لا تكون ذريعة للحرام وبإشراف الهيئات الشرعية للمصرف وأن تخضع للتدقيق الشرعي والمحاسبي والقانوني، وتصادب هذه العملية عدة مخاطر منها: شرعية وسيبرانية وفشل تقني والاحتياال المالي، وأن التحول الرقمي يؤثر في التنمية المستدامة بشكل ايجابي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المصارف الإسلامية، التنمية المستدامة

Abstract

This study aims to clarify the requirements for digital transformation in Iraqi Islamic banks, the controls and risks associated with this transformation process, and its impact on sustainable development in Iraq. The study employed a descriptive-analytical approach and reached the following conclusions: Digital transformation requires increased digital awareness among employees and customers, providing them with protection, and ensuring compliance with local and international laws. The transformation process must adhere to controls, including ensuring it does not lead to prohibited activities, being supervised by the bank's Sharia boards, and being subject to Sharia, accounting, and legal audits. This process is accompanied by several risks, including Sharia-related risks, cybersecurity risks, technical failures, and financial fraud. The study also concludes that digital transformation positively impacts sustainable development.

Keywords: Digital transformation, Islamic banking, Sustainable development

الإطار العام

سخر الله سبحانه وتعالى كل الإمكانيات للإنسان ليرفع عنه المشقة والحر في تسيير أمور حياته، ودعاه إلى إعمال عقله وافكاره التي تنفع الإنسانية جمعاء دون المساس بالضوابط والمقاصد الشرعية. والمصارف الإسلامية من ضمن هذه المسخرات والنعم، حيث ظهرت كبديل للمصارف التجارية التي تبيح التعامل بالربا؛ ولرفع الحرج عن المسلمين، فتطورت تعاملات هذه المصارف تبعاً للتطورات التكنولوجية وتزايد الاختراعات، مما أوجب عليها مواكبة هذه التطورات وخصوصاً التحول الرقمي الذي أصبحت ركيزة أساسية في عمل المؤسسات المالية. إن الانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل الرقمي يمثل تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية، لأن التحول الرقمي يشمل كافة الجوانب التعاقدية والمالية التي تعدّ من أهم

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

أركان التمويل الإسلامي، وسعيًا من المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها وتوسيع أنشطتها ، طبقت التحول الرقمي، فمع تزايد المعاملات أصبحت الحاجة ملحة إلى إيجاد آليات تساعد على معالجة البيانات بصورة سريعة ودقيقة، وتبنت المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة التكنولوجيا المالية، والتحول الرقمي التدريجي. وسيأتي بيان ذلك في ثنايا هذا البحث.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول الإجابة عما يلي من أسئلة:

- ١- ما متطلبات التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية؟
- ٢- ما ضوابط التحول الرقمي في المصارف الإسلامية العراقية؟
- ٣- ماهي المخاطر التي تواجه استراتيجية التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية؟ وكيف تواجهه؟
- ٤- ما دور التحول الرقمي للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

أهداف الدراسة:

- ١- ذكر متطلبات التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية.
- ٢- بيان ضوابط التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية.
- ٣- إظهار المخاطر التي تواجه استراتيجية التحول الرقمي في المصارف الإسلامية العراقية.
- ٤- إبراز دور التحول الرقمي للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

أهمية الدراسة:

التحول الرقمي من المواضيع المهمة جداً في جميع القطاعات وخصوصاً القطاع المصرفي؛ لأنه أصبح توجهاً عالمياً متنامياً؛ لأنه يتناول الانتقال من الطريقة التقليدية (اليدوية) إلى الطريقة الرقمية، كما أن هذه الدراسة تناولت التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية واثره في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

فرضية الدراسة:

قامت الدراسة على فرضية مفادها: (ضرورة التحول الرقمي للمصارف الإسلامية؛ لأنه يساهم بصورة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق).

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال بيان مختلف المفاهيم المرتبطة بالمصارف الإسلامية والتحول الرقمي ، من حيث استراتيجية التحول الرقمي وضوابطه وتحدياته.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: التحول الرقمي والمصارف الإسلامية العراقية.

الحدود المكانية: جمهورية العراق.

الحدود الزمانية: منذ سنة ٢٠٢٤م إلى يومنا هذا.

هيكلية الدراسة:

شملت هذه الدراسة ثلاثة مباحث، ضم المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي، ونشأته، وأركانه، وأهميته، وأهدافه، ومتطلباته، وتناول المبحث الثاني: واقع المصارف الإسلامية العراقية، وتعريفها، ونشأتها، وخصائصها، وأهميتها، وأهدافها، والمشاكل التي تواجهها، وشمل المبحث الثالث: استراتيجيات وإمكانية التحول الرقمي في المصارف الإسلامية العراقية، وضوابط ذلك، ومخاطر التحول، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري (ماهية التحول الرقمي)

أصبح التحول الرقمي أمراً ضرورياً في عمل المؤسسات بجميع أنواعها؛ لأنه يرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في مجال العمل، من خلال تبني التقنيات الرقمية لتغيير طريقة عمل المصرف أو الشركة أو المؤسسة، وبالتالي تحويل طريقة العمل من يدوية إلى رقمية، مع كل المزايا والعيوب والتحديات والحلول التي ينطوي عليها ذلك، والتي سيتم مناقشتها بالتفصيل في المطالب الأتية:

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي ونشأته.

وسنتناول ذلك من خلال المحورين الآتيين:

المحور الأول: مفهوم التحول الرقمي.

التحول الرقمي لغة: هذا المصطلح مركب إضافي مكون من جزئين ، هما: التحول، والرقمي. فالتحول: هو التحول من حال لأخر، أو الانصراف عن الشيء الى غيره^(١)، أما الرقمي فهو: بيان الشيء، فتقول: بينت الشيء واعلمته بعلامة لتمييزه عن غيره كالكتابة مثلاً^(٢). فهذا المركب الإضافي يعني التحول في التعاملات من الإجراءات التقليدية (اليدوية) إلى الإجراءات التقنية والتكنولوجية (الرقمية)^(٣).

التحول الرقمي في الاصطلاح الاقتصادي:

ذكرت الكثير من التعريفات للتحول الرقمي أفضلها وأشملها وأرجحها هو: عملية تدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة؛ بغرض تقليل الأخطاء، وتحسين كفاءة التشغيل، وجودة المنتجات والخدمات، وابتكار الأفضل للعملاء^(٤).

التحول الرقمي في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن للباحث أن يعرف التحول الرقمي من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي بأنه: "تبني المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة استراتيجية متطورة، توظف التقنيات الرقمية الحديثة وتستفيد منها بطريقة تنتج خدمات ومنتجات أكثر إبداعاً وابتكاراً وتلبيةً لاحتياجات العملاء والزبائن وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يحقق مقاصدها"^(٥).

من خلال التعريفات أعلاه يتضح أن عملية التحول الرقمي هي تحويل الصور والوثائق الورقية والأصوات من الشكل الطبيعي (الفيزيائي) إلى صيغة رقمية ممكن تداولها وتخزينها على الأنترنت والأجهزة الرقمية، ومن أمثلة ذلك: المسح الضوئي لصورة ورقية وتحويلها لملف إلكتروني^(٦). فالتحول الرقمي يساهم في توافر إمكانيات فعالة ومستدامة وضخمة وتنافسية من خلال تغيير جذري للخدمات مع تحسين الإنتاجية وإعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتنفيذ.

المحور الثاني: نشأة وتطور التحول الرقمي.

مر التحول الرقمي بعدة مراحل فبدأ مع الثورة الصناعية الأولى وصولاً إلى الثورة الصناعية الرابعة، حيث ظهرت الثورة الصناعية الأولى في سنة (١٧٦٠م) أي في القرن السابع عشر، حيث ظهرت الآلات ومحركات البخار ، وسميت هذه الفترة بـ (عصر طاقة البخار والماء، وتحولت المجتمعات من الزراعية إلى الصناعية، ثم في سنة (١٨٧٠م) ظهرت الثورة الصناعية الثانية حيث ظهرت الكهرباء، وسميت هذه الفترة بـ (عصر الكهرباء والإنتاج بالجملة)، ثم تلتها الثورة الصناعية الثالثة في سنة (١٩٦٩م) التي صاحبت ظهور الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، وسميت هذه الفترة بـ (عصر الالكترونيات وأتمتة الإنتاج)، ومن بعدها قامت الثورة الصناعية الرابعة. مستمرة الى يومنا هذا، وسميت هذه الفترة بـ (عصر التحول الرقمي والنظم السيبرانية)^(٧).

المطلب الثاني: أركان (ركائز) التحول الرقمي:

تقوم عملية التحول الرقمي وتستند على خمسة أركان هي^(٨):

- ١- التركيز على خلق القيمة: عن طريق تشجيع ثقافة التغيير، وتفسير سلوكيات القوى العاملة وأصحاب المصالح.
- ٢- المهارات: تحتاج المؤسسات والمنظمات إلى مهارات مناسبة أثناء التحول الرقمي، ومخططات سليمة، لرفع قدرات القوى العاملة دعماً للتحولات الرقمية الجارية والمستقبلية.
- ٣- التكنولوجيا: تساعد البنية التحتية التكنولوجية على التحول الرقمي، فمعظم المؤسسات والمنظمات تعمل وفق مزيج من الأنظمة القديمة والجديدة، فالقديمة تعيق قدرة المؤسسة والمنظمة على توفير التجارب السلسة لموظفيها مما يؤدي إلى عمليات غير فعالة، كما يجب أن يساهم تحولها الرقمي مع استراتيجية العمل والنتائج.
- ٤- اعتبار البيانات مورداً عاماً ودمجها مع الأمن السيبراني: ينبغي اعتبار البيانات المتاحة مورداً أساسياً للتحول الرقمي وإدارتها وفقاً لذلك، وتزداد قيمة هذه البيانات مع استخدامها، وغالباً ما يتعد الأمر بسبب الهياكل التشغيلية القائمة وغياب تحديد واضح لملكية البيانات داخل المؤسسة، ومع استمرار المؤسسات في التحول الرقمي تزداد عليها قابليتها للهجمات السيبرانية، مما يرفع من مخاطر اختراق البيانات والخصوصية، ولمواجهة هذه التهديدات يجب على المؤسسات تطبيق حلول تقنية تراعي الأمن السيبراني مدعومة بسياسات شاملة لحماية البيانات والخصوصية.
- ٥- وضع سياسات حوكمة واضحة بشأن اتخاذ القرارات: تمثل التحولات تحدياً كبيراً للمنظمة وموظفيها وعملائها والجهات الفاعلة في النظام البيئي ذي الصلة. ومن الأهمية بمكان أن يركز كل قرار على النتائج المتوقعة منذ بداية التحول. فغالباً ما يُفقد هذا التركيز وسط تعقيدات عملية التحول، مما يؤدي إلى فقدان التحول لزمه وتعرشه. كما يُعدّ وجود نموذج تشغيلي سليم، واتخاذ قرارات واضحة، واستعداد القادة للتنازل بشأن القرارات والالتزام

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

بالجدول الزمني، أموراً بالغة الأهمية للنجاح، إضافةً إلى ذلك من الضروري أن يضع فريق القيادة ومجلس الإدارة سياسات حوكمة واضحة بشأن اتخاذ القرارات في بداية البرنامج. يُعدّ التوافق المستمر بين هذه الأركان (الركائز) الخمس، بالإضافة إلى الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى، والتركيز على الغايات والتوقيت، أمراً بالغ الأهمية لنجاح التحول الرقمي على المدى البعيد، وعليه يجب على قادة المؤسسات مواكبة التطورات والاتجاهات التكنولوجية والتشجيع على تبادلها بين الموظفين. كل ذلك يساعد في تكييف عملية التحول الرقمي وتحسينها عند ظهور التحديات من خلال تطبيق هذه المبادئ لتقديم تجارب عملاء استثنائية، تستطيع المؤسسات تعزيز مكانتها لتحقيق النجاح في عالم يزداد تنافسية وتعقيداً.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف ومتطلبات التحول الرقمي في المصارف الإسلامية.

وسنتناول ذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: أهمية التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية.

للتحول الرقمي في المصارف الإسلامية أهمية كبيرة في^(٩):

١. سهولة المعاملات المصرفية: توفر الخدمات المصرفية الرقمية باقة متكاملة من الخدمات المالية، مما يُمكن العملاء من إجراء مختلف المعاملات دون الحاجة إلى زيارة فرع بنكي تقليدي أو استخدام أجهزة الصراف الآلي للمعاملات العاجلة.
 ٢. خدمات مصرفية مُحسّنة: يُتيح التحول الرقمي للبنوك تحسين خدماتها المقدمة للعملاء، إذ يُمكنهم الوصول إلى حساباتهم، وإجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، وتحويل الأموال، والدفع الإلكتروني، وإصدار بطاقات الائتمان، والوصول إلى العديد من الخدمات الأخرى بسهولة ودون الحاجة إلى زيارة الفرع.
 ٣. السرعة وتوفير الوقت والجهد: يُمكن للعملاء إجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة وسرعة من منازلهم، مما يُتيح لهم وقتاً إضافياً لإنجاز مهام أخرى، وهذا يوفر الوقت للشركات والأفراد على حدٍ سواء، إذ يتطلب جهداً أقل ويُحقق كفاءة عالية.
 - ٤ - خفض التكاليف: يُساهم التحول الرقمي في خفض التكاليف التشغيلية للمصارف مما يقلل من عدد الموظفين، ويُقلل من تكاليف الورق والمستندات الأخرى، ويُحسّن الإنتاجية. وفي ظل المنافسة الشديدة في قطاع الخدمات المصرفية تسعى المصارف جاهدة لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية بأقل تكلفة ممكنة لجذب العملاء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الربحية وجودة الخدمة.
 ٥. تعزيز الأمن والحماية: يوفر التحول الرقمي للمصارف وعملائها مزايا أمنية كثيرة، إذ يمكن للمصارف الاستفادة من أحدث التقنيات المتاحة لحماية بيانات العملاء والمعاملات المصرفية من الاختراق والاحتيال الإلكتروني، كما يمكن للعملاء التحقق بسرعة وأمان من استلام الأموال والمعاملات وتفاصيل الحسابات.
 ٦. زيادة القدرة التنافسية: تستطيع المصارف التي تتبنى التحول الرقمي تعزيز قدرتها التنافسية في السوق من خلال تقديم خدمات أفضل وأسرع، وتحسين علاقاتها مع عملائها، ويؤدي ذلك إلى زيادة المعاملات المالية وتحسين الأرباح.
 ٧. تقليل الأخطاء: تُستخدم التقنيات الحديثة في القطاع المصرفي لتقليل الأخطاء في المعاملات المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة الدقة والموثوقية في العمليات المصرفية.
- أصبحت المصارف الرقمية بديلاً فعالاً للمصارف التقليدية (اليديوية)؛ إذ تُمكن العملاء من إرسال واستقبال الأموال، وإجراء المدفوعات الرقمية، وشراء المنتجات عبر الإنترنت، وتلبية جميع احتياجاتهم. كما تشمل خدمات المصارف الرقمية جميع الميزات المتاحة عبر تطبيقات الهاتف المحمول أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية، مما يسمح للمستخدمين بإجراء معاملاتهم المالية بسهولة وتلبية احتياجاتهم المصرفية المتنوعة.

المحور الثاني: أهداف التحول الرقمي في المصارف الإسلامية.

يهدف التحول الرقمي في المصارف الإسلامية إلى^(١٠):

١. تعزيز كفاءة وجودة وتنوع الخدمات المصرفية.
٢. توفير تجربة مصرفية مريحة وآمنة للعملاء.
٣. تخزين كميات هائلة من البيانات المصرفية وحفظها على وسائط رقمية، وحمايتها من فقدان والتلف، وإتاحتها لأكبر شريحة ممكنة من العملاء.
٤. تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد.
٥. تسهيل استرجاع معلومات وبيانات البنك والعملاء بسهولة.

المحور الثالث: متطلبات التحول الرقمي في المصارف الإسلامية:

يتطلب التحول الرقمي في القطاع المصرفي عدة خطوات يجب اتخاذها وتوافرها، ومنها^(١١):

١. يجب على المصارف الإسلامية الساعية إلى التحول الرقمي الاستثمار في التقنيات الحديثة والأدوات المتاحة، وتطوير برامج وتطبيقات مصرفية حديثة.
 ٢. يجب تغيير ثقافة العمل المصرفي التقليدية، وتعزيز الوعي الرقمي لدى العملاء.
 ٣. على المصارف الإسلامية توفير الأمن والحماية لعملائها الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية.
 ٤. يقوم المصرف الإسلامي بتدريب موظفيه وتطوير مهاراتهم في استخدام التقنيات الحديثة، ومراقبة أداء موظفيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.
 ٥. يجب على المصارف الإسلامية الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية المحلية والدولية، وتعديلها حسب الحاجة لضمان بيئة تنافسية سليمة، وزيادة حصتها السوقية.
 ٦. يتطلب تحويل العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية تكاليف باهظة. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن الأداء المالي للمصارف الإسلامية نتيجة لزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية.
 ٧. تقديم الخدمات بسلاسة وفي أسرع وقت ممكن، لتحقيق رضا العملاء والتفاعل بينهم وبين المصرف.
- إن هذه المتطلبات في مقدور المصارف الإسلامية توفيرها والقيام بها؛ لذلك نستطيع القول بإمكانية تحول المصارف الإسلامية من المعاملات اليدوية إلى الرقمية في العراق، وبهذا اجبنا عن سؤال المشكلة الأول.
- المبحث الثاني: واقع المصارف الإسلامية العراقية**

هذا المبحث يختص ببيان واقع المصارف الإسلامية العراقية من حيث المفهوم، والنشأة، والخصائص، والأهمية، والأهداف، والمشاكل التي تواجهها هذه المصارف. حسب المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها.

يتضمن هذا المطلب المحورين الآتيين:

المحور الأول: تعريف المصارف الإسلامية.

عرفت المصارف الإسلامية بعدة تعريفات حسب توجهات الباحثين والمختصين، وجمعاً بين هذه التعريفات يمكن للباحث أن يعرف المصارف الإسلامية بأنها: مؤسسات مالية تقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية والتجارية والتشاركية بهدف دعم التنمية المستدامة على أساس نبذ الفائدة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والمصارف الإسلامية كحال المصارف الأخرى تقوم بعملية تعبئة المدخرات وتجميعها وتحويلها من المدخرين إلى المستثمرين، فهي بمثابة وسيط بين أصحاب الودائع وبين المستثمرين، وهي تقدم الخدمات المصرفية والخدمات الأخرى الموجودة في المصارف التجارية، ولكنها تستند على قوانين الشريعة الإسلامية^(١٢).

المحور الثاني: نشأة المصارف الإسلامية العراقية^(١٣):

يعود تاريخ المصارف الإسلامية في العراق إلى بداية التسعينيات، عندما تم إنشاء أول مصرف إسلامي في تاريخ العراق من خلال منح تراخيص جديدة لفتح مصارف إسلامية وطنية، وكان أولها المصرف الإسلامي العراقي، وفقاً لقرار مجلس قيادة الثورة -المنحل- رقم (٢٠٥ لسنة ١٩٩٤م). وبعد الحرب على العراق عام (٢٠٠٣م) وما تلاها من قرارات عديدة تدعو إلى تنمية الاقتصاد العراقي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، بادرت مجموعة من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال إلى تأسيس عدد من المصارف الإسلامية برؤوس أموال ضخمة، فتأسس في أربيل (مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية -عام ٢٠٠٥م) وبترخيص من البنك المركزي العراقي رقم (٨٥٧ في ٢٩/٥/٢٠٠٥م)، وتبع ذلك إنشاء مجموعة من البنوك الإسلامية العراقية في مختلف أنحاء البلاد، ويبلغ عددها حتى اليوم (31) مصرفاً إسلامياً في العراق، مجموع أصولها حوالي (١٣) تريليون دينار عراقي^(١٤). تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون المصارف العراقي رقم (٩٤ لسنة ٢٠٠٤) لم يتضمن أي أحكام خاصة أو نصوص محددة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في العراق، إذ تخضع لنفس الأنظمة التي تخضع لها المصارف التقليدية. أما في سنة ٢٠١٥م صدر القانون المرقم (٤٣) باسم قانون المصارف الإسلامية، الذي نص على جواز تأسيس المصارف الإسلامية ومزاولة الأعمال المصرفية بدون أخذ أو إعطاء أي فائدة، ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار^(١٥)، كما حدد هذا القانون أهدافه^(١٦) التي سيأتي بيانها، واخضع تراخيص المصارف الإسلامية لقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥ لسنة ٢٠٠٤م)، وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤^(١٧)، كما حدد رأس المال المدفوع بأن لا يقل عن (٢٥٠)

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

مئتين وخمسين مليار دينار على ان يُدفع (١٠٠) مائة مليار دينار منها عند التأسيس ويسدد الباقي على ثلاث دفعات سنوية متساوية من تاريخ منح الاجازة، وللبنك أن يرفع الحد الأدنى وفق قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤^(١٨). وكذلك حدد القانون اعمال هذه المصارف^(١٩) - سن تعرض لها في ثانيا هذا البحث- ومنع عليه أخرى كالتعامل بالفائدة، والاستثمار والتمويل في المحرمات، والسمسرة بالمشاريع العقارية^(٢٠)، كما أوجب تعيين هيئة تأسيسية لكل مصرف عند تأسيسه وبموافقة البنك المركزي العراقي هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) وفرض شروط معينة على اعضائها وبين الزامية قراراتها^(٢١) ومهامها^(٢٢).

المطلب الثاني: خصائص وأهمية وأهداف المصارف الإسلامية العراقية.

ويتضمن هذا المطلب ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: خصائص المصارف الإسلامية العراقية.

تتميز المصارف الإسلامية بخصائص تميزها عن المصارف التقليدية منها^(٢٣):

١- تهدف المصارف الإسلامية إلى: تحقيق الارباح، وتعميق القيم الروحية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، بخلاف المصارف التقليدية الهادفة إلى تحقيق الربح فقط.

٢- تلزم المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع انشطتها، حيث تتجنب المحرمات وتمول الأنشطة الحلال.

٣- تستمد المصارف الإسلامية مبادئها وفكرها الاقتصادي من نظرية الاستخلاف، القائمة على أساس أن الله هو المالك للكون، وأن الإنسان مستخلف فيه.

٤- تعبي المصارف الإسلامية أكبر قدر من المدخرات المكتنزة واستثمارها في مشاريع مباحة؛ ووفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

٥- تقدم المصارف الإسلامية أفضل خدماتها ومنافعها وتمول الأنشطة الاقتصادية المهمة للمجتمع بأقصى جهدها.

المحور الثاني: أهمية المصارف الإسلامية:

تظهر أهمية المصارف الإسلامية من خلال الأعمال والخدمات التي تقدمها للمجتمعات والتي منها^(٢٤):

١- تقديم جميع الخدمات المصرفية التي يحتاجها أفراد المجتمع والخالية من الفوائد، مثل: فتح الحسابات الجارية والاستثمارية، وإجراء التحويلات الداخلية والخارجية، وخطابات الاعتماد، وخطابات الضمان، وخدمة تحصيل الشيكات، والشراء والبيع الفوري للعمليات.

٢. تمويل المشاريع بدون فوائد من خلال المراجعة والمشاركة والمضاربة وغيرها من أساليب التمويل.

٣. التعامل بالعملة الأجنبية، بيعاً وشراءً، بناءً على سعر الصرف الفوري، وليس سعر الصرف الآجل.

٤. تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال العمل كوسيط في تنظيم الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الروابط بين مختلف الفئات والأفراد، وذلك عبر توفير قروض بدون فوائد لأغراض إنتاجية واجتماعية، وإنشاء وإدارة صناديق مخصصة لهذه الأهداف، كما إنها تنشط حركة التبادل التجاري بين البلدان الإسلامية.

٥. إحياء فريضة الزكاة، حيث أنشأت المصارف الإسلامية صندوقاً لجمع الزكاة، تجمع فيه الأموال من المزكين وتوصلها الى مستحقيها، وتستثمر الفائض منها -أموال الزكاة- لحساب مستحقيها.

٦. تقرض بعض الشركات الاستثمارية على اسهمها أحتكاراً ولا تسمح للآخرين بالاشتراك في رأس مالها فتصدر سندات دين ربوية لتحصل على رأس مال جديد لحصر أسهم الشركة بيد المساهمين، أما المصارف الإسلامية فتسعى إلى القضاء على هذا الاحتكار، فتمتنع من اصدار مثل هذه السندات، إلا انها تصدر سندات المقارضة لجوازها شرعاً.

٧. تساهم المصارف الإسلامية في الحد من التضخم؛ لأنها لاتتعامل بالربا، والمصارف الإسلامية تمنح النقود السائدة استقرار وثبات قيمتها الشرائية، كما تحد من التضخم بشكل كبير.

المحور الثالث: أهداف المصارف الإسلامية العراقية:

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق عدة غايات واغراض منها^(٢٥):

١. تقديم الخدمات المصرفية وإجراء عمليات التمويل والاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢. تطوير أساليب جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ضمن استراتيجية نمو مستدام ومعايير جودة شاملة، من خلال خدمات مصرفية خالية من الفوائد.

٣. إقامة أوسع تعاون ممكن مع المصارف العامة والخاصة في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.
٤. توفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات مختلف القطاعات، ولا سيما تلك التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المصرفية القائمة على الفوائد.
٥. المساهمة في رأس مال الشركات الناشئة لتتوسع استثماراتها طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية في العراق.

رغم كثرة انتشار المصارف الإسلامية في العراق إلا أنها تواجه بصعوبات وتحديات كثيرة تؤثر في مسيرتها، ومن هذه الصعوبات^(٢٦):

- ١- البيئة العامة للعمل والتشريعات: هذه البيئة لا تتفق مع طبيعة عمل ووظائف المصارف الإسلامية.
- ٢- ضعف العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي العراقي، فلم يهيأ البنك المركزي الإطار الملائم لخصوصية المصارف الإسلامية القائم على تحريم الفائدة.
- ٣- اختلاف الفتاوي الصادرة من الهيئات الرقابية الشرعية في حكم النشاط المصرفي (المعين) بسبب تعدد المصارف الإسلامية وهيئاتها الشرعية.
- ٤- خلو المصارف الإسلامية من موظفين مؤهلين متخصصين في الجوانب الشرعية والمصرفية معاً بشكل كافٍ، فتضطر بعض المصارف الإسلامية للاستعانة بموظفين في المصارف التجارية لتعزيز نشاطها الإداري التنفيذي.
- ٥- البيئة التي تمارس فيها المصارف الإسلامية عملها هي بيئة ملائمة للمصارف الربوية؛ لأن التشريعات الاقتصادية والمالية وأجهزة الرقابة الموجودة فيها وضعت أساساً للمصارف الربوية وليس للمصارف الإسلامية.
- ٦- البلدان التي أنشأت فيها المصارف الإسلامية تمتاز بضعف هياكلها الإنتاجية، وطبيعة أسواقها، وانخفاض فرص الاستثمار فيها، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها، وكثرة التقلبات في السياسة النقدية والمالية، كل هذا أدى إلى ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية بسبب عدم تمكنها من تحمل المخاطر الاستثمارية منفردة مما دفعها نحو الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه اهتمت بالصيغ والأساليب الأكثر ضماناً كالمربحة وغيرها.

المبحث الثالث: استراتيجيات التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية

سنبين هذه الاستراتيجيات من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: ضوابط التحول الرقمي للمصارف الإسلامية العراقية.

يُعدّ تبني استراتيجية التحول الرقمي من قبل المصارف الإسلامية عموماً والعراقية خصوصاً اتجاهاً مقبولاً ومرغوباً فيه، إلا أن هذا القبول مشروطٌ بعدة ضوابط، لضمان عدم انحراف المصارف الإسلامية عن أهدافها أو حدوث عواقب سلبية، ومن هذه الضوابط^(٢٧):

١. تطوير تقنيات داخلية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات وخصوصيات المصارف الإسلامية، ويتطلب ذلك تخصيص موارد مالية لإنشاء شركة تابعة للمصرف الإسلامي تتولى تطوير منتجاتها الخاصة، وتجنب الاعتماد على الشركات الأجنبية التي لا تراعي خصوصيات المصارف الإسلامية والإجراءات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية اللازمة للمعاملات.
 ٢. يجب ألا يكون التحول الرقمي ذريعة أو مبرراً للانخراط في أنشطة محظورة أو انتهاك لمبادئ الشريعة الإسلامية.
 ٣. يجب تنفيذ التحول الرقمي من خلال شركة ذات سمعة طيبة، وليست شركة محظورة التعامل معها، ويجب أن تخضع هذه الشركات للرقابة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقع مسؤولية ضمان سلامة هذه الأنظمة قبل تطبيقها ضمن أنظمة المصرف على عاتق هيئات الرقابة الشرعية في المصرف.
 ٤. ينبغي أن تُشرف على استراتيجية التحول الرقمي هيئة من علماء الشريعة المتخصصين (هيئة الرقابة الشرعية في المصرف).
 ٥. يجب أن تخضع جميع معاملات التحول الرقمي لتدقيق شرعي ومحاسبي وقانوني مستمر لضمان توافق خدمات ومنتجات التحول الرقمي مع الأحكام الشرعية، ومنع تحقيق أرباح غير مشروعة للمصرف، ومعالجة أي قصور فني أو شرعي أو محاسبي أو قانوني.
- عندما تلتزم المصارف الإسلامية بهذه الضوابط والشروط، يمكننا أن نتقن بها بأن تحولها الرقمي يواكب التطورات ويلبي احتياجات العملاء وأصحاب المصالح.

المطلب الثاني: مخاطر التحول الرقمي في المصارف الإسلامية واستراتيجيات مواجهتها.

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

المصارف الإسلامية بأمس الحاجة للتحويل الرقمي؛ لتستطيع منافسة المصارف التقليدية؛ لأنها من خلال تبني التكنولوجيا المالية تستطيع التعريف بخدماتها ومنتجاتها بجودة عالية وكفاءة كبيرة، مما يؤدي إلى تعزيز استمرار الربحية والنمو والرقابة والمنافسة والتتظيم وتحسين كفاءة الموارد البشرية والسياسات المصرفية^(٢٨)، إلا أن هذا التحويل لا يخلو من المخاطر الآتية^(٢٩):

- ١- مخاطر الامتثال الشرعي: تفرض البنوك الإسلامية قواعد صارمة لضمان توافق الخدمات المصرفية مع الشريعة، ولكن قد تثير التطبيقات المالية الرقمية تساؤلات حول مدى التزامها بالعقود الشرعية مثل المراجعة والمضاربة.
- ٢- مخاطر الأمن السيبراني: يشير الأمن السيبراني إلى احتمالية وقوع خسائر ناجمة عن مخاطر الإنترنت المتعلقة بالمصرف، مثل فقدان البيانات، والخسائر المالية، والتعطيل، والإضرار بسعة المصرف نتيجة لفشل الأنظمة التقنية. ومن بين هذه المخاطر الأكثر شيوعاً هجمات القرصنة الإلكترونية، ونقل الفيروسات، وخرق البيانات، وتعطيل الشبكة، والابتزاز السيبراني، وأخطاء الموظفين.
- ٣- مخاطر حماية البيانات والخصوصية الشخصية: تعتمد التطبيقات المصرفية على تخزين البيانات الشخصية والمالية للعملاء، مما يعرضهم لانتهاكات الخصوصية عندما لا توجد أنظمة حماية قوية.
- ٤- مخاطر الفشل التشغيلي والتقني: أي خلل في البنية التحتية الرقمية، مثل أخطاء البرمجة أو أعطال الخادم، يمكن أن يؤدي إلى انقطاع الخدمة ويؤثر على العمليات اليومية المصرفية.
- ٥- مخاطر الاحتيال المالي: كالتزوير في المعاملات الرقمية والهندسة الاجتماعية، واستغلال الثغرات الأمنية لتنفيذ عمليات مالية غير مشروعة. وتواجه هذه المخاطر بالاستراتيجيات الآتية:

١) ضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية: يتحقق ذلك من خلال تطوير أنظمة إشراف شرعية تضمن توافق المنتجات والخدمات المالية مع الشريعة الإسلامية، وإجراء مراجعات مستمرة من قبل هيئات الإشراف الشرعي لضمان سلامة العقود الإلكترونية المستخدمة في التمويل الإسلامي، مع تجنب حلول التكنولوجيا المالية التي قد تتعارض مع أحكام الشريعة، مثل التعامل مع الفائدة أو الأدوات المالية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية^(٣٠).

٢) تعزيز الأمن السيبراني: يتضمن ذلك استخدام تقنيات التشفير المتقدمة لحماية البيانات المالية من الاختراق، وتفعيل المصادقة البيومترية (مثل التعرف على الوجه أو بصمات الأصابع) لحماية الحسابات، وتحديث الأنظمة المصرفية بانتظام لمنع الهجمات الإلكترونية ونقاط الضعف الأمنية، وتنفيذ أنظمة ذكية لمراقبة الاحتيال تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنشطة المشبوهة^(٣١).

٣) حماية بيانات العملاء وخصوصيتهم: يتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق سياسات صارمة لإدارة البيانات، بما في ذلك تخزين البيانات المشفرة في بيئات سحابية آمنة، والالتزام بمعايير حماية البيانات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) لضمان خصوصية العملاء، والحد من مشاركة البيانات الحساسة مع أطراف ثالثة، إلا وفقاً للوائح القانونية والمشروعة^(٣٢).

٤) تحسين كفاءة البنية التحتية الرقمية: يتضمن ذلك استخدام تقنيات الحوسبة السحابية لضمان استمرارية العمليات المصرفية وتقليل الانقطاعات التقنية، والاستثمار في أنظمة النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات في حالات الكوارث لتقليل مخاطر فقدان البيانات، واختبار الأنظمة المصرفية بانتظام لضمان عدم وجود ثغرات تؤثر على أداء الخدمات المالية الرقمية^(٣٣).

٥) التوعية والتدريب لموظفي المصارف وعملائها: يشمل ذلك تدريب الموظفين على اكتشاف محاولات الاحتيال والهجمات الإلكترونية والاستجابة لها بسرعة، ونشر برامج التوعية لعملاء المصارف حول أساليب الحماية الرقمية مثل عدم مشاركة البيانات الشخصية وكلمات المرور، وتعزيز ثقافة الأمن المالي الرقمي داخل المصارف الإسلامية لضمان التعامل الدقيق مع التهديدات المحتملة^(٣٤).

٦) تعزيز الحوكمة والشفافية في التحويل الرقمي: يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع لوائح واضحة لضمان الاستخدام المسؤول للتحويل الرقمي وفقاً للقوانين المحلية والدولية، وإنشاء لجان إشراف داخلية لمراقبة أداء التحويل الرقمي وضمان عدم وجود مخاطر تشغيلية أو قانونية، وتشجيع التعاون مع الهيئات التنظيمية مثل البنك المركزي العراقي لتطوير إطار تنظيمي قوي للتكنولوجيا المالية^(٣٥).

المطلب الثالث: دور التحويل الرقمي للمصارف الإسلامية بالتنمية المستدامة في العراق.

أصبح التحويل الرقمي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة نظراً للوتيرة المتسارعة للتغير التكنولوجي، فهو -التحويل الرقمي- يعزز كفاءة قطاعي الإنتاج والخدمات، ويسرع العمليات التجارية، ويرفع جودة الخدمات من خلال بيانات دقيقة تدعم عملية صنع القرار، كما يساهم في بناء اقتصاد مرن وجاذب للاستثمار، ويجد فرص عمل جديدة تلبى احتياجات سوق العمل، مما يعزز أبعاد التنمية^(٣٦). والتحويل الرقمي ركيزة أساسية لدعم

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٢) تموز لعام (٢٠٢٦)

التنمية المستدامة؛ لأنه يُحسّن من أداء المؤسسات، ويُمكنها من تبني نماذج إدارية حديثة كالمدن الذكية، ويحد من الفقر من خلال بناء مجتمع قائم على المعرفة، ويُعزز التفاعل بين المؤسسات والمواطنين، مما يزيد من كفاءة الخدمات وإنتاجيتها. وهذا ما يدفع الحكومات إلى بناء بنية تحتية تكنولوجية متطورة^(٣٧)، لتحقيق ثلاثة أبعاد^(٣٨):

(١) البعد الاقتصادي:

ساهمت التقنيات الرقمية، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، في رفع كفاءة المؤسسات وتحسين جودة الخدمات، وقد عززت هذه الأدوات من قدرات اتخاذ القرار، وقللت من هدر الموارد، وحسّنت من كفاءة تخصيصها، كما ساعد التحول الرقمي على خفض التكاليف، وزيادة الربحية، وأوجد أعمال مرنة قادرة على التكيف مع تحديات السوق، وزيادة الإنتاج المحلي واكتشاف الموارد الطبيعية المخبأة، واستخدامات جديدة للموارد المتاحة واكتشاف طرق وأساليب جديدة في عملية الإنتاج بل وأكثر من ذلك فهي تساهم في تطوير المجتمع حضارياً. فالعلاقة بين هذه التكنولوجيا والنمو الاقتصادي قائمة لا محالة^(٣٩).

كما يوفر التحول الرقمي فرصاً جديدة لتعزيز الاقتصاد من خلال التجارة الإلكترونية والتمويل الرقمي وتقليص الإجراءات البيروقراطية وخفض تكاليف التجارة من خلال المدفوعات الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتحويل الرقمي للخدمات العامة، وتحقيق قفزة نوعية والمشاركة في الثورة الصناعية الرابعة وهذه الإمكانية أكبر بالنسبة للبلدان النامية كالعراق^(٤٠). وهذا يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

(٢) البعد الاجتماعي:

ساهم التحول الرقمي في هذا البعد من خلال تحسين بيئة العمل وتعزيزها، وجعلها أكثر أماناً عبر تقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، مما يُقلل من الحوادث ويُعزز التدريب والتطوير العادل والشفافية، وتبني ثقة الجمهور، وتُشجع المشاركة المجتمعية، مما يُسهم في بناء علاقات أكثر شمولاً وتعاوناً داخل المؤسسات وخارجها.

كما يؤثر التحول الرقمي في التفاعل الاجتماعي من خلال المنصات الرقمية مثل: الفيسبوك، والواتساب، والتيك توك، والتويت، والإنستغرام، والتيليجرام، مما يوسع من دائرة العلاقات الاجتماعية لتضم اصداقاء وجماعات خارج نطاق الزمان والمكان التقليدي، ويتيح تبادل المعلومات بين الأفراد، ومشاركة الخبرات والأفكار بينهم، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والعلمية والثقافية عبر الإنترنت، كما يوفر التفاعل الرقمي فرصاً للتعليم والتعبير عن الذات ومتابعة القضايا العامة والثقافية.

كما يظهر أثر التحول الرقمي باستمرار في تطور السوق، والإدارة الرقمية، والتعليم الرقمي وإحداث تحول في قطاع التعليم نفسه، ودعم أنظمة الرقابة الصحية حيث ظهرت الصحة الإلكترونية، ودعم الحكومة في الحد من الفقر والنمو الشامل، ويمكن أن يحدث التحول الرقمي تحولاً في تحسين الحكم وإداء الحكومة وبالتالي زيادة ثقة المواطنين بحكوماتهم^(٤١).

(٣) البعد البيئي:

دعم التحول الرقمي البيئة من خلال التقنيات الحديثة لرصد جودة الهواء والماء والتربة، مما يُساعد على اتخاذ قرارات بيئية سريعة ودقيقة، كما يُعزز التحول الرقمي إدارة موارد المياه في ظل تحديات تغير المناخ والنمو السكاني، ويدعم تنسيق الجهود البيئية باستخدام بيانات دقيقة، وتحويل العمليات اليدوية إلى رقمية والحد من استخدام المواد أو استبدال الأنشطة البشرية بأخرى إلكترونية. كما تم تطبيق الهاتف الذكي للوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود^(٤٢). كما جعل التحول الرقمي بعض الدول كالدنمارك مثلاً يقدم منحاً لتغطية عمليات الابتكار والتصميم للمنتجات، ووضع نماذج جديدة للأعمال التجارية، وتعزيز استخدام المواد المستدامة في تصميم المنتجات، والحد من إهدار الغذاء، وتعزيز الشراكات في مجال الصناعة الخضراء، حيث تصبح المخلفات الصناعية لشركة ما موارد أساسية تستند إليها شركة أخرى^(٤٣). وملخص القول أن التحول الرقمي يساهم في تحسين الجانب البيئي من خلال: ترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات (الملوثات البيئية)، والرصد البيئي.

الذاتة

أولاً: النتائج.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

(١) يتطلب التحول الرقمي في المصارف الإسلامية اتخاذ عدة خطوات منها: أن تخصص وتطور تقنيات وتطبيقات المصرفية الحديثة وتستثمر فيها، وتعزيز الوعي الرقمي لموظفيها وعملائها، وتوفير الأمن والحماية للمستخدمين الخدمات المصرفية الرقمية، الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٢) تموز لعام (٢٠٢٦)

المحلية والدولية لضمان بيئة تنافسية سليمة، التحول الرقمي يتطلب تكاليف باهظة على المصارف الإسلامية تأمينها، أن تقدم خدماتها بسلاسة وفي أسرع وقت ممكن.

(٢) أن تلتزم عملية التحول الرقمي بضوابط معينة منها: تطوير تقنيات خاصة لاحتياجات المصارف الإسلامية، وأن لا يكون التحول الرقمي ذريعة للوصول إلى الحرام، أن ينفذ التحول من قبل شركات ذات سمعة طيبة تخضع للرقابة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وأن تشرف على استراتيجية التحول هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، وأن تخضع جميع معاملاته للتدقيق الشرعي والمحاسبي والقانوني لضمان توافقه مع الأحكام الشرعية. (٣) تتعرض المصارف الإسلامية عند التحول الرقمي إلى عدة مخاطر منها: مخاطر الامتثال الشرعي، ومخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر حماية البيانات والخصوصية الشخصية، مخاطر الفشل التشغيلي والتقني، ومخاطر الاحتيال المالي. وتواجه هذه المخاطر بالاستراتيجيات الآتية: ضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزيز الأمن السيبراني، وحماية بيانات العملاء وخصوصيتهم، وتحسين كفاءة البنية التحتية الرقمية، والتوعية والتدريب لموظفي المصارف وعملائها، وتعزيز الحوكمة والشفافية في التحول الرقمي.

(٤) يؤثر التحول الرقمي للمصارف في تحقيق التنمية المستدامة في العراق من خلال ثلاثة أبعاد، ففي الجانب الاقتصادي يوفر فرص جديدة لتعزيزه من خلال زيادة الانتاج وتحسينه وخفض تكاليفه، وتقليص الإجراءات البيروقراطية، وخفض تكاليف التجارة من خلال الحكومة الإلكترونية، أما في الجانب الاجتماعي فهو يحس بيئة العمل، ويشجع على ا وبناء علاقات تعاونية، ويساعد على تبادل المعلومات والخبرات، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والعلمية والثقافية. كما يساهم التحول الرقمي في تحسين الجانب البيئي من خلال: ترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات (الملوثات البيئية)، والرصد البيئي.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة التحول الرقمي في المصارف الإسلامية العراقية؛ لأنه أصبح ضرورة وليس خياراً.

٢- على الحكومة العراقية الاهتمام بالبنية التحتية الرقمية.

٣- نشر ثقافة التحول الرقمي بين الجمهور خصوصاً مع عملاء المصارف الإسلامية.

المصادر

١- الاتحاد الافريقي، مشروع استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠م)، أديس أبابا، د.ت.

٢- اسماء فرادي، وابتسام منزري، مخاطر المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية وسبل إدارتها، الملتقى الوطني السادس حول: التمويل الإسلامي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، ليوم ٣٠ يوليو ٢٠٢١م.

٣- البرديني، رمضان عايش، مخاطر تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية القطرية وطرق الوقاية منها، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد ٣، المجلد ٦، مارس ٢٠٢٥م.

٤- بلباي، إكرام، التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١، المجلد ٨، لسنة ٢٠٢٢م.

٥- بوعافية، رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠٠٥م.

٦- حسين، صادق راشد، وآخرون، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية في العراق: العقبات والمقترحات، بحث منشور في مجلة المنصور، العدد ٣٨، لسنة ٢٠٢٢م.

٧- الحموي، أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

٨- الخصاونة، أحمد سليمان، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة واستراتيجيات مواجهتها، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ٢٠٠٨م.

٩- راشد، مرتضى، وآخرون، تحليل دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، بحث منشور في مؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، لسنة ٢٠٢٢م.

١٠- سعدي، أمينة باسم، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، ٢٠٢٤م.

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

- ١١- السعدي، ربعة عطا الله، التحول الرقمي لتسويق العمليات المصرفية وأثره على جودة الخدمات المصرفية المقدمة في ظل بيئة تنافسية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث "اصلاح الاقتصاد العراقي- تحديات الحاضر ورؤى المستقبل"، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، ٢٠٢٤م.
 - ١٢- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، ٢٠٠٦م.
 - ١٣- شحادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية - دراسة في المصالح والمفاسد، بحث منشور في مجلة المشورة، قطر، العدد ١٧، لسنة ٢٠٢٢م.
 - ١٤- شنافي، نوال، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد ٣، لسنة ٢٠١٩م.
 - ١٥- عبد الرضا، زينب موسى، وجواد، عبد الوهاب محمد، التحول الرقمي والادوار المحتملة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، بحث منشور في مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد ٢ لسنة ٢٠٢٥م.
 - ١٦- عبد العظيم حمدي، السياسات المالية والنقدية، ٨٤ شارع غنيم الأبراهيمية، ٢٠٠٧م.
 - ١٧- عمران، إحسان علي، التحول الرقمي في ظل استراتيجيات الحكومة العراقية-دراسة فقهية اقتصادية، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية-جامعة الموصل، المجلد ٢٦، الجزء الثاني، العدد ١/٣، لسنة ٢٠٢٥م.
 - ١٨- فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك البركة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة العربي بن مهيدي، أم الوافي، ٢٠١٣م.
 - ١٩- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت.
 - ٢٠- محمد اسماعيل، الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، صندوق النقد العربي، العدد ٤، لسنة ٢٠١٩م.
 - ٢١- مراد بوضاية، المصارف الإسلامي الرقمية- رؤية مقاصدية، مجلة بيت المشورة، العدد ١١، لسنة ٢٠١٩م.
 - ٢٢- مكي، عماد ناصيف، دور التحول الرقمي في تحسين أداء صناعة التكرير والبتروكيماويات، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوليك، الكويت، لسنة ٢٠٢١م.
 - ٢٣- مهني دنيازاد، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية، اطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة فرحات عباس سطيف، لعام ٢٠٠٤م.
 - ٢٤- نايف، أحمد سمير وآخرون، تمويل المصارف الإسلامية في العراق- بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٥، تموز ٢٠٢١م.
 - ٢٥- النحاس، أحمد حمدي؛ دبا، ندى طارق، إدارة مخاطر التحول الرقمي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مارس، ٢٠٢٢م.
 - ٢٦- هاشم زاهر، التحول الرقمي ودوره في الابتكار والتطوير، مجلة لغة العصر، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٢٥، لسنة ٢٠١٩م.
- الشبكة العنكبوتية:

Gaurav Modi. (2024, July 16). Five pillars of successful digital transformation: Shape the future with confidence

هوامش البحث

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت، ٢٠٩/١.

(٢) الحموي، أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ٢٣٦/١.

(٣) عمران، إحسان علي، التحول الرقمي في ظل استراتيجيات الحكومة العراقية-دراسة فقهية اقتصادية، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية-جامعة الموصل، المجلد ٢٦، الجزء الثاني، العدد ١/٣، لسنة ٢٠٢٥م، ص ٣٥٣.

(٤) هاشم زاهر، التحول الرقمي ودوره في الابتكار والتطوير، مجلة لغة العصر، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٢٥، لسنة ٢٠١٩م، ص ٤٥.

(٥) عمران، إحسان علي، التحول الرقمي في ظل استراتيجيات الحكومة العراقية-دراسة فقهية اقتصادية، ص ٣٥٤.

- (٦) مكي، عماد ناصيف، دور التحول الرقمي في تحسين أداء صناعة التكرير والبتروكيماويات، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوليك، الكويت، لسنة ٢٠٢١م، ص ١٧.
- (٧) النحاس، أحمد حمدي؛ دبا، ندى طارق، إدارة مخاطر التحول الرقمي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مارس، ٢٠٢٢م، ص ١٥٠٣.
- (٨) gaurav, modi (2024). five pillars of successful digital transformation . تم shpe the future with confidence: <https://www.ey.com>
- (٩) السعدي، ربيعة عطا الله، التحول الرقمي لتسويق العمليات المصرفية وأثره على جودة الخدمات المصرفية المقدمة في ظل بيئة تنافسية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث "اصلاح الاقتصاد العراقي- تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، ٢٠٢٤م، ص ٣٩.
- (١٠) سعدي، أمينة باسم، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، ٢٠٢٤م، ص ٤٧٠.
- (١١) السعدي، التحول الرقمي لتسويق العمليات المصرفية وأثره على جودة الخدمات المصرفية المقدمة في ظل بيئة تنافسية، ص ٣٩-٤٠.
- (١٢) الخصاونة، ٢٠٠٨م، ص ٥٩.
- (١٣) نايف، أحمد سمير وآخرون، تمويل المصارف الإسلامية في العراق- بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٥، تموز ٢٠٢١م، ص ٢٨٦.
- (١٤) أي لغاية إعداد هذا البحث بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٢٦م.
- (١٥) المادة الأولى
- (١٦) المادة الثانية
- (١٧) المادة الثالثة.
- (١٨) المادة الرابعة
- (١٩) المادة الخامسة.
- (٢٠) المادة السادسة.
- (٢١) المادة السابعة.
- (٢٢) المادة الثامنة
- (٢٣) عبد العظيم حمدي، السياسات المالية والنقدية، ٨٤ شارع غنيم الأبراهيمية، ٢٠٠٧م، ص ٣٩١-٣٩٢.
- (٢٤) فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك البركة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة العربي بن مهيدي، أم الوافي، ٢٠١٣م، ص ٦٢-٦٣، ونايف، أحمد سمير وآخرون، تمويل المصارف الإسلامية في العراق- بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٥، تموز ٢٠٢١م، ص ٢٨٦.
- (٢٥) نايف، أحمد سمير وآخرون، تمويل المصارف الإسلامية في العراق- بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٥، تموز ٢٠٢١م، ص ٢٨٦.
- (٢٦) العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية في العراق: العقبات والمقترحات، صادق راشد حسين، حسين عجلان حسن، ضحى ذياب أحمد، بحث منشور في مجلة المنصور، العدد ٣٨، لسنة ٢٠٢٢م، ص ٢٨-
- (٢٧) شحادة، مها خليل، التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية - دراسة في المصالح والمفاسد، بحث منشور في مجلة المشورة، قطر، العدد ١٧، لسنة ٢٠٢٢م، ص ٥٧-٥٩.
- (٢٨) مراد بوضاية، المصارف الإسلامي الرقمية- رؤية مقاصدية، مجلة بيت المشورة، العدد ١١، لسنة ٢٠١٩م، ص ١١٧-١٥١.
- (٢٩) البرديني، رمضان عايش، مخاطر تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية القطرية وطرق الوقاية منها، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد ٣، المجلد ٦، مارس ٢٠٢٥م، ص ٢٧٣.
- (٣٠) مهني دنيزاد، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية، اطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة فرحات عباس سطيف، لعام ٢٠٠٤م، ص ٣٧٦.

- (٣١) محمد اسماعيل، الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، صندوق النقد العربي، العدد ٤، لسنة ٢٠١٩م، ص ٣.
- (٣٢) البرديني، مخاطر تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية القطرية وطرق الوقاية منها، ص ٢٧٤.
- (٣٣) البرديني، مخاطر تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية القطرية وطرق الوقاية منها، ص ٢٧٤.
- (٣٤) اسماء فرادي، وابتسام منزري، مخاطر المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية وسبل إدارتها، الملتقى الوطني السادس حول: التمويل الإسلامي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، ليوم ٣٠ يوليو ٢٠٢١م، ص ١٦.
- (٣٥) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص ٨٦.
- (٣٦) راشد، مرتضى، وآخرون، تحليل دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، بحث منشور في مؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، لسنة ٢٠٢٢م، ص ٨٥.
- (٣٧) بوعافية، رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص ٥٧.
- (٣٨) عبد الرضا، زينب موسى، وجواد، عبد الوهاب محمد، التحول الرقمي والادوار المحتملة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، بحث منشور في مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢١، العدد ٢ لسنة ٢٠٢٥م، ص ٤٥٥-٤٥٦.
- (٣٩) بلباي، إكرام، التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١، المجلد ٨، لسنة ٢٠٢٢م، ص ٤٢٢.
- (٤٠) الاتحاد الافريقي، مشروع استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠م)، أديس أبابا، د.ت، ص ٢٦-٣٢.
- (٤١) بلباي، التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة، ص ٢٢٥.
- (٤٢) بلباي، ص ٤٢٥.
- (٤٣) شنافي، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، ص ٥٣-٥٤.